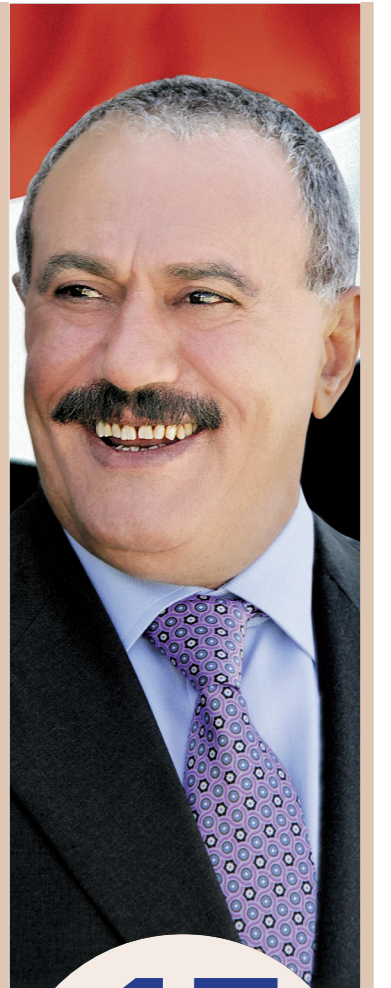


مؤسس الدولة اليمنية الحديثة

100 قطاع نفطي منها 12 قطاعاً إنتاجياً و4,5 مليار دولار تكلفة مشروع الغاز الطبيعي المسال

إنشاء محطة مآرب الغازية "المرحلة الأولى" بقدرة 341 ميجاوات وخطوط نقل مآرب- صنعاء 400 ك.ف بطول 200 كلم
1549 منشأة مائية شيدت | 16579 كلم أطوال الطرق الإسفلتية مع نهاية العام 2010م



بدأت خطوات بناء الدولة اليمنية الحديثة دولة المؤسسات والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية منذ انتخاب الزعيم علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية في 17 من يوليو عام 1978م، فبعد أن نجح في إطفاء نيران الصراعات عاد للاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الأساسية لتشمل مختلف المحافظات والمدن والمناطق... عمل الزعيم على تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م كخطوة لبناء الدولة اليمنية الحديثة تزامن ذلك مع تبني التعددية وحرية الصحافة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما حرص في ذات الوقت على أن تكون لليمن علاقات ممتازة مع مختلف دول العالم والمنظمات الدولية وأثمرت تلك الجهود بعقد الكثير من مؤتمرات المانحين التي أسفرت عن منح وقروض بمليارات الدولارات لصالح جهود التنمية والتخفيف من الفقر والبطالة، كما أطلقت اليمن أكبر برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في تاريخ البلاد في مارس عام 1995م.



إجراءات أخرى متعددة شملت تحرير التجارة، والخصخصة، وإصلاح القطاع العام، وتحسين الإطار التنظيمي للدولة. وحقق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري العديد من النجاحات المتعلقة بتقليص اختلالات الموازين الاقتصادية الكلية والتثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي والسياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف. وتمكن البرنامج من تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة ونمو عرض النقود "السيولة المحلية" ومعدل التضخم، ورفع احتياطي اليمن من النقد الأجنبي إلى جانب استقرار سعر الصرف المقوم وتحسين ميزان المدفوعات. وسعت اليمن، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، إلى مكافحة الفساد من خلال إتباع عدّة وسائل تمكنها من تحقيق هدفها في تخفيف حدة الفساد المالي والإداري والحد من انتشاره في الهيئات والمؤسسات العامة للدولة. ومُحَدِّد رئيس الجمهورية الأسبق محاربة الفساد كأولوية أولى لاستراتيجية الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وشملت الإجراءات التي اتبعتها الحكومة لمكافحة الفساد، إصلاح الإجراءات الإدارية، وتحديث الخدمة المدنية، وإعادة هيكلة النظام العام لإدارة المالية، وأجزاء من السلطة القضائية، وتعزيز دور السلطة التشريعية. وتبنت اليمن وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة "اتفاقية ميريدا". كما عزّزت توجهات رئيس الجمهورية الأسبق استقلالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، الذي رفع من مستوى التنسيق مع مكتب النائب العام ووزارتي العدل والشؤون القانونية. وبعد مؤتمر المانحين لليمن الذي عقد في لندن في نوفمبر عام 2006، لدعم التنمية وإعادة تأهيل الاقتصاد، والذي حضره الزعيم علي عبدالله صالح، الأكبر بين سلسلة المؤتمرات التي عقدت لدعم اليمن وخاصة مؤتمر باريس عام 2002 ومؤتمر بروكسل عام 1997 ومؤتمر لاهاي عام 1996، حيث تعهدت الدول والمنظمات المانحة في لندن بتقديم خمسة مليارات دولار معظمها منح لليمن.

ووضعت الحكومات المتعاقبة في صدارة أولوياتها النهوض بالاقتصاد الوطني والتخفيف من الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل للشباب وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية، من خلال العديد من خطط التنمية الخمسية. واليوم تتكالب العديد من القوى الخارجية والداخلية ضد اليمن بهدف تدمير منجزاتها، وعلى رأسها السعودية التي تقود تحالفاً من 17 دولة لشن حرب ظالمة ضد اليمن منذ 26 من مارس عام 2015م، إضافة إلى المطالب بالانفصال وتزايد نشاط تنظيمي "القاعدة" و"داعش" الإرهابيين وما يمثله كل ذلك من خطر على اليمن ووحدته التي بذل اليمنيون الغالي والرخيص لتحقيقها والحفاظ عليها. وتعرّض بلادنا إلى عدوان سعودي غاشم مستخدماً الطائرات والصواريخ والأسلحة الثقيلة، التي استهدفت البشر والحجر والشجر، ولم تسلم منها مدرسة أو مستشفى أو جسر أو طريق أو مطار أو ميناء، وهذه المقدرات كلها من بنية تحتية وممتلكات عامة وخاصة وخدمات أنجزها الشعب في عهد الزعيم علي عبدالله صالح. ولم تتوقف المأساة عند هذا الحد، بل إن العدوان والحصار الجائر أوقف عجلة التنمية والاستثمار وأوقف المشاريع وأغلق أبواب ومصادر الرزق والعيش لملايين البشر والأسر، ما أدى إلى زيادة رقعة البطالة والفقر. وبهذه المناسبة نستعرض خطوات بناء الدولة اليمنية عقب تحقيق اتفاق الحكومات اليمنية خلال الفترة 1995-2010م مجموعة واسعة من الإصلاحات، تركّزت بصورة أساسية على الإطار التشريعي وتحسين وتطوير الأوعية المالية، واتخذت عدداً من الإجراءات الطارئة للتخفيف من الآثار السلبية على المجموعات الأكثر تضرراً، وتوسع دور القطاع الخاص في مجال الاستثمارات والناتج والتوظيف، ورفع الكفاءة الإنتاجية، والإمكانات الإدارية لتنفيذ الإجراءات والسياسات". كما اتخذت إلى جانب الإصلاح الهيكلي الاقتصادي والإصلاح الميكلي

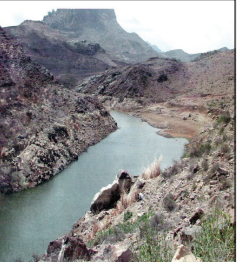


16 ألف مدرسة شيدت للتعليم | 84 معهداً فنياً وتقنياً و24 جامعة
مكافحة الفساد والحد من انتشاره في مؤسسات الدولة
129 مشروعاً سكنياً في مختلف المحافظات، وبناء 5018 وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود

الثروة السمكية

قدرت مساهمة قطاع الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي قبل عام 2010م بحدود 1% فقط، كما مثل النشاط السمكي مصدراً رئيسياً للعمالة وتوليد الدخل في المناطق الريفية، ويملك الإمكانية للمساهمة في تخفيف الفقر، حيث قدر عدد الصيادين بنحو 73,4 ألف شخص يعيشون في 129 تجمعاً سمكياً، وتوفّر أعمال معالجة وتسويق الأسماك أعداداً إضافية من فرص العمل للأشخاص. ويقدّر إجمالاً أن قطاع الأسماك يوفر سبل العيش لـ 642 ألف شخص أي حوالي 3% من السكان. كما أصبح تصدير الأسماك يحتل المرتبة الثانية بعد النفط من حيث الأهمية بعودته تصدير تقدر بنحو 238 مليون دولار في عام 2010م. وتشير البيانات إلى أن كمية الإنتاج السنوي من الأسماك والأحياء البحرية قدّرت بنحو 260 ألف طن بنهاية عام 2010م وبمعدل نمو 1,69%، فيما زادت كمية الصادرات السمكية إلى 108,4 ألف طن وبمعدل سنوي متوسط 5,2%، خلال نفس الفترة.

السدود المائية

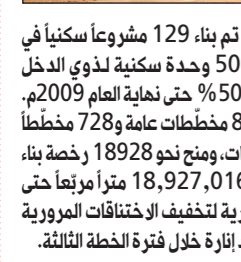


وبلغ عدد المنشآت المائية 1549 منشأة حتى عام 2010م موزعة بين السدود والخزانات والقنوات والكرفانات. وفي أواخر عام 1986 أعلن رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تبرّعه بإعادة بناء وتأهيل وتوسيع سد مآرب، لتبلغ مساحته بحيرته 30 كيلومتراً مربعاً، ويوسع 400 مليون متر مكعب من الماء، ويروي حوالي 16 ألف هكتار من الأراضي. وفي عام 2003 بدأ العمل في المرحلة الثانية من مشروع قنوات إعادة تأهيل سد مآرب بطول 69 كيلو متراً بتكلفة بلغت 23 مليوناً و910 آلاف دولار بتمويل من صندوق أوبو ظبي للتنمية.

الإسكان



خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة تم بناء 129 مشروعاً سكنياً في مختلف المحافظات، كما تم بناء 5018 وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود وبمسبب إنجاز تتراوح بين 5 و50% حتى نهاية العام 2009م. كما تم إنجاز 4 مخططات إقليمية و8 مخططات عامة و728 مخططاً تفصيلياً وعمراًياً في مختلف المحافظات، ومنع نحو 1892 وحدة بناء، خاصة واستثمارية، وتنفيز مساحة 18,927,016 متراً مربعاً حتى نهاية العام 2009م من الطرق الحضرية لتخفيف الاختناقات المرورية داخل المدن، وتركيب 21474 عمود إضاءة خلال فترة الخطة الثالثة.



تطوّر قطاع التعليم والتدريب في بلادنا من حيث تزايد عدد الطلاب المتلقين به في مختلف مراحل وأنواع ومستوياته الذي بلغ في عام 2008-2009م أكثر من 5,3 مليون طالب وطالبة، ومن حيث انتشار مؤسساته التعليمية في مختلف محافظات ومدن ومديريات الجمهورية أصبحت تضم ما يقارب 16 ألف مدرسة للتعليم الأساسي والثانوي و84 معهداً فنياً وتقنياً و24 جامعة وبنية بنها 16 جامعة أهلية.

الثروة المعدنية

الزجاج في منطقة ثومة بمحافظة صنعاء، بكلفة تقدر بـ 120 مليون دولار، ووضع حجر الأساس لأول منجم مفتوح لاستغلال خامات الزنك والرصاص في منطقة نهم بمحافظة صنعاء، في أوائل العام 2009م، برأس مال مستثمر 200 مليون دولار بطاقة إنتاجية كانت متوقعة للمشروع 800 ألف طن خام زنك سنوياً، كما وصل عدد الشركات العاملة في هذا المجال إلى حوالي 64 شركة.

الصناعة

وكان قطاع الصناعة قد أحرز نمواً عالياً خلال الفترة 2006-2007م بلغ في المتوسط 11,3%، ولكنه تراجع إلى 5,4% في عام 2008م، حيث حقق معدل نمو بواقع 6,1% سنوياً خلال الفترة 2008-2010م، وبمعدل نمو بلغ 4,3% في المتوسط خلال السنوات الخمس قبل 2010م والذي جاء معظمه من أنشطة الصناعات الغذائية والمشروبات والمنتجات الأليافية والإنشائية والمنتجات البلاستيكية والمنتجات التبغ ومشتقات النفط المكررة.

الاتصالات والبريد

ارتفعت السعات المجزّعة للهاتف الثابت في الحضر بمعدل سنوي 0,5% في المتوسط والخطوط العاملة بمعدل سنوي 1,9%. وبالنسبة للاتصالات الريفية فقد ارتفعت السعات المجزّعة بمعدل 7,3% سنوياً، والخطوط العاملة بمعدل نمو سنوي متوسط 7,7%. وتناقصت الكثافة الهاتفية في الحضر من 13,3 خط لكل 100 مواطن في عام 2005 إلى 12,6 خط في نهاية عام 2010م. وبالنسبة للريف فقد ارتفعت هذه النسبة من 0,9 إلى 1,1 خط لكل 100 مواطن خلال الفترة. كما ارتفع إجمالي عدد مشتركي الإنترنت إلى 442 ألف مشترك عام 2009م إلى 511 ألف مشترك بنهاية عام 2010م. وتشير البيانات إلى زيادة عدد المكاتب البريدية إلى 315 مكتباً بنهاية عام 2010م كما زاد عدد الوكالات البريدية من 51 عام 2005 إلى 59 وكالة عام 2010م.

النفط والغاز

أما على مستوى الاستفادة من ثروات البلاد فقد أولى الزعيم قطاع النفط والمعادن اهتماماً خاصاً حيث تطوّر عدد قطاعات الخريطة النفطية من 87 إلى 100 قطاع كنتيجة لتوسيع مناطق الاستكشاف، وزاد عدد الشركات العاملة في قطاع النفط من 20 إلى 26 شركة استكشافية وإنتاجية وارتفع عدد القطاعات الاستكشافية من 18 إلى 37 قطاعاً بين عامي 2005 و2010م بينما ارتفع عدد القطاعات الإنتاجية من 9 إلى 12 قطاعاً، كما تم تحقيق العديد من الاستكشافات النفطية والغازية في عدد من القطاعات.

الطرق

وقد نمت شبكة الطرق المعبّدة من حوالي 4500 كلم فقط في عام 1990م إلى حوالي 15429 كلم، وهو ما يمثل حجم التغيير الذي تمكّنت بلدنا من تحقيقه. وتقدر نسبة الإنفاق على الطرق بنحو 1,6% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مرتفعة. وبلغت أطوال الطرق الإسفلتية مع نهاية

الطاقة الكهربائية

وأشارت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر 2011-2015م - التي وضعت العام 2010م - إلى أن "الهدف بعيد المدى للتنمية في قطاع الكهرباء، يتمثل في تحقيق الكفاءة للقطاع من أجل توفير طاقة كهربائية كافية لتلبية الطلب المستقبلي للكهرباء، على صعيد البلاد للأغراض الإنتاجية والاجتماعية". وهدفت الخطة إلى زيادة القدرة المركبة للمحطات القائمة من 1567 ميجاوات إلى 3530 ميجاوات، وزيادة القدرة المتاحة للمحطات القائمة من 1426 ميجاوات إلى 2906 ميجاوات، وزيادة نسبة التغطية الكهربائية من 51 إلى 65%. وزيادة نسبة التغطية لسكان الريف من قبل الهيئة العامة للكهرباء، وزيادة نسبة التغطية من 21 إلى 30%. وزيادة الطاقة المنتجة من محطات المؤسسة من 6462 إلى 7107 ميجاوات ساعة. وعلى الرغم من الصعوبات فقد زادت التغطية بإمدادات الكهرباء، من قبل المؤسسة العامة على مستوى اليمن "حضر وريف" من 41,2% في عام 2006 إلى 49% في عام 2009، وسجلت 51% في عام 2010م، بينما وصلت نسبة التغطية من كهرباء الريف في المحافظات نسبة لسكان الريف الذين يشكلون 80% من سكان اليمن إلى 18% في عام 2009م مقارنة بـ 12% في عام 2006م ثم ارتفعت إلى 21% في عام 2010م. وخلال الفترة 2007-2010م تم استكمال إنشاء محطة مآرب الغازية المرحلة الأولى بقدرة 341 ميجاوات وخطوط نقل مآرب- صنعاء 400 ك.ف بطول 200 كم، وبكلفة إجمالية بلغت 159 مليون دولار بتمويل حكومي عربي مشترك.

الحق يقال

«كنا عبارة عن أولية يؤمها مشائخ ولم تقم دولة في التاريخ على هذه الأرض التي عليها الجمهورية اليمنية إلا في عهد علي عبدالله صالح.. أول دولة في هذه المساحة الواسعة هي التي قامت في عهد علي عبدالله صالح».

الدكتور عبدالرحمن الجفري